



كلمة

السيد المستشار/ أحمد مناع

الأمين العام لمجلس النواب المصري

أمام اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

في موضوع

دور اللجان البرلمانية في العملية التشريعية

الجمعية الـ ١٤٣ للإتحاد البرلماني الدولي

(مدير: إسبانيا، ٢٦ - ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١).

معالي السيد/ فيليب شواب، رئيس جمعية الأمناء العاميين للبرلمانات الوطنية

السادة الزملاء المشاركون الكرام ،،،

اسمحوا لي في بداية كلمتي أن أعبر عن بالغ سعادتني بوجودي معكم في محفلنا المرموق، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأصدقاء في البرلمان الإسباني على استضافتهم الكريمة لأعمال اجتماعنا هذا، ضمن أعمال الجمعية الـ ١٤٣ للإتحاد البرلماني الدولي، والتي تنعقد أعمالها حضورياً للمرة الأولى منذ تفشي جائحة كورونا، لتبادل الرؤى والخبرات حول السبل المثلى لتعزيز عمل برلماننا الوطنية في دورها المهم.

الزملاء الأعزاء ،،،

نتطرق اليوم في اجتماعنا إلى آلية مهمة وحيوية في أعمال برلماننا الوطنية، وهي اللجان البرلمانية ودورها في العملية التشريعية، فظالما لعبت اللجان البرلمانية دوراً مهماً جعل الهيئات التشريعية في مختلف النظم السياسية تضع على كاهلها القيام بأعباء مسؤولياتها المتعددة، ويرجع ذلك إلى قدرة اللجان البرلمانية على معالجة العديد من الأمور التشريعية بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية، حيث تتوافق أغلب النظم البرلمانية على منح دور معين لنظام اللجان البرلمانية في مراحل عملية التشريع، وعلى الرغم من هذا الدور للجان البرلمانية تختلف طبيعته وحدوده حسب القواعد المنظمة للجان وأنواعها، إلا أنها تتقاطع مع مفردات الوظيفة التشريعية بصفة عامة.

الزميلات العزيزات والزملاء الأعزاء،،،

تمارس اللجان النوعية في مجلس النواب المصري أنشطة واسعة بصفة عامة، وتشريعية بصفة خاصة، حيث تعاون اللجان النوعية المجلس في ممارسة اختصاصاته التشريعية والرقابية، فتختص اللجان بفحص ودراسة أعمال مجلس النواب المختلفة، بما يسمح للمجلس بالبت في موضوعات هذه الأعمال، فعلى الصعيد التشريعي، تباشر اللجان النوعية مهامها التشريعية بتكليف من المجلس، حيث يلتزم مجلس النواب وفقاً للدستور المصري، بإحالة كل مشروع قانون مُقدم من الحكومة أو من عشر أعضاء المجلس إلى إحدى اللجان النوعية المتخصصة لفحصه، وتقدير تقرير عنه إلى المجلس، كما تضطلع بعض اللجان النوعية بمسئوليات خاصة في بعض الحالات، تأسيساً على طبيعة دور هذه اللجان في نظام اللجان النوعية، مثل لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والتي تقوم بدور مهم في نظر اقتراحات تعديل الدستور، وضبط صياغة التشريعات وتنسيقها، كما تتمتع لجنة الخطة والموازنة بمسئوليات خاصة بشأن التشريعات المالية، وتقوم لجنة الاقتراحات والشكاوى بدور جوهري في اقتراحات مشروعات القوانين.

الحضور الكريم ،،،

في نهاية استعراضي معكم بإيجاز لدور اللجان البرلمانية في العملية التشريعية،
فإنني اتطلع إلي تبادل الرؤى والخبرات معكم حيال هذا الموضوع المهم، حتى
يتسنى لنا جميعاً الإرتقاء بأداء برلماننا في دورها التشريعي والرقابي المهم،
وحتى تظل البرلمانات بحق المعبر الحقيقي عن آمال وتطلعات شعوبنا في حياة
كريمة تليق بهم.

وختاماً أتقدم إليكم بجزيل الشكر علي حسن الاستماع ، وأتمني لكم
ولشعوبكم موفور الصحة والعافية، ولدولكم المزيد من التقدم والازدهار.